

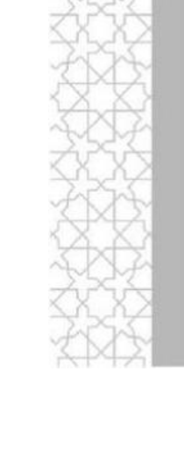
أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات

" دراسة تحليلية "

د. أيمن بن سعود بن عبدالعزيز العنقري

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة- كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات "دراسة تحليلية"

د. أيمن بن سعود بن عبدالعزيز العنقري
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة- كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢١/ ٥/ ١٤٤٠هـ   تاريخ قبول البحث: ٣/ ٨/ ١٤٤٠هـ

ملخص الدراسة:

-موضوع البحث: "أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات -دراسة تحليلية -".

-هدف البحث: استخراج المعاني من أقوال أئمة السنة التي تدلّ على نقضهم لبدعة التفويض.

-منهج البحث: المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي النقدي.

-أهم النتائج: -التفويض: ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا مع اعتقاد أنّ ظاهرها غيرمراد؛ لأنّه يقتضي التشبيه والتجسيم مع عدم تحديد للمعنى المصروف إليه.

-ألقاب مقالة التفويض: أهل التجهيل، التفويض، التأويل الإجمالي.

-اختلف المتكلمون في مقالة التفويض: فمنهم من منعها وردّ عليها، ومنهم من رآها الطريق الأمثل ومنع من التأويل، ومنهم من رآها طريقةً صحيحةً لكنّها دون التأويل في الدرجة.

-المعاني التي تمّ استخراجها من أقوال أئمة السلف في نقض مقالة التفويض متنوعة فمنها: تأكيدهم على ضرورة الأخذ بظاهر النصوص وردّهم على من خالف الظاهر، وإثباتهم للصفات على الحقيقة دون المجاز.

وتفسيرهم لأفراد الصفات، والتصرّف في اللفظ، واستعمالهم لأسلوب تحقيق الصفة، وأنه يجب فهمها على ماتعرفه العرب من كلامها، واستعمالهم للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنى، وإثبات تفاصيل الصفة، وإنكارهم على المشبهة مع ذكر المعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه. وغير ذلك.

-مآلات التفويض: القدح في حكمة الرب جلّ وعلا حيث أنزل كلاماً لا يتمكّن المخاطب من فهمه.

وإغلاق باب التدير لكلام الله ؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

ونسبة التقصير للنبيّ صلى الله عليه وسلّم في البلاغ. وأنه لا يعلم معاني نصوص الصفات لله جلّ وعلا.

وأمّا التوصيات: فأوصي بدراسة بعض شبهات الأشاعرة والماتريدية المعاصرين فيما ينسبونه لبعض فقهاء الحنابلة من قولهم ببدعة التفويض، وأنّ مذهب الحنابلة بناءً على ذلك على التفويض لاالإثبات.

-**الكلمات المفتاحية للبحث**: التفويض، أقوال أئمة السنة، نقض، دراسة تحليلية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين أمّا بعد:

فإنّ بدعة التفويض في الصفات لها رواج كبير في هذا العصر، فأشاعرة وما تريدية هذا العصر ينشرونها على أنّها مذهب السلف[1]؛ لذا رغبت أن يكون موضوع بحثي هو: "دراسة تحليلية لأقوال أئمّة السنة أستخرج منها ما يدلّ على نقضهم لبدعة التفويض في الصفات".

-مشكلة البحث:

هل السلف كانوا مفوضةً للصفات أومثبتةً لها؟ هذا ماسيكون جوابه في البحث بإذن الله.

-حدود البحث:

دراسة تحليلية لأقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات.

-أهداف البحث:

١ -دحض كلام الأشاعرة والماتريدية في هذا العصر في دعواهم أنّ السلف كانوا مفوضة في الصفات.

٢ -نقض بدعة التفويض وبيان المآلات الخطيرة التي تؤول إليها.

٣ -التأكيد على أنّ السلف كانوامثبتةً للصفات لامفوضة.

-منهج البحث: المنهج الوصفي والاستقرائي والمنهج التحليلي النقدي.

-إجراءات البحث:

أقوم بجمع كلام أئمة السنة وتحليله لاستخراج مايدلّ على أنهم مثبتة للصفات، وعلى نقضهم لبدعة التفويض.

---

(١) انظر على سبيل المثال: كتاب "القول التمام في إثبات أن التفويض مذهب للسلف الكرام" لسيف العصري.

-الدراسات السابقة : بعد البحث وجدت دراستين تتحدثان عن مذهب أهل التفويض وهما :

١ -مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين. وفيه رد على كتاب (القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام) لمؤلفه : د.محمد بن محمود آل خضير، طبعة مركز التكوين الأولى ١٤٣٧هـ.

وهذا الكتاب يتكلّم تحديداً عن مقالة التفويض نفسها والأسس التي قامت عليها ، مع برآءة السلف من المقالة ، والرد على شبهات المفوضة. إضافةً إلى ردّه على كتاب : "القول التمام في إثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام".

أمّا بحثي : فهو منصبّ على دراسة أقوال أئمّة السنة واستخراج من كلامهم ما يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى بخلاف ماعليه المفوضة من دعوى استحالة معرفة أحدٍ من البشرلمعاني نصوص الصفات.

وهذه هي الإضافة الجديدة في البحث.

٢ -مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات -عرض ونقد - للدكتور : أحمد القاضي. طبعة دار العاصمة الأولى ١٤١٦هـ.

والرسالة كسابقتها تحدّث مؤلفها عن حقيقة التفويض عند المتكلمين ، وأمثلة على مقالات أهل التفويض ، مع مناقشة شبهات أهل التفويض ، وأدلة بطلانه ؛ فهو منصبّ على المقالة نفسها.

بخلاف بحثي : فهو متعلّق بدراسة أقوال أئمّة السنة واستخراج من كلامهم مايدلّ على أنّهم مدركون للمعنى بخلاف ماعليه المفوضة من دعوى استحالة معرفة أحدٍ من البشر لمعاني نصوص الصفات.

وهناك دراسات تتحدث عن مقالة التفويض نفسها ، وأما بحثي : فهو متعلق بجمع أقوال أئمة السنة لاستخراج ما يدل على أنهم مثبتة للصفات

وأنهم ليسوا "مفوضة" وهذه الدراسات هي:

١) الرد على شبه المعاصرين، من خلال موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المفوضة للباحثة: سمية بنت محمد العطية.

أقول: قرأت هذه الرسالة وهي "بحث ماجستير موازي" فوجدتها مشتملة على مسألتين:

- الأولى: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من المفوضة. وهذا من (ص ٤٨ – ٩٦).

الثانية: التفويض المعاصر ونقض شبهاتهم. وهذا من (ص ١٣٠ – ٢٢١) فليس لها علاقة ببحثي.

٢) رسالة: "تبرئة السلف من تفويض الخلف" لمحمد اللحيدان، وهي رسالة صغيرة. طبعت عام ١٤١٣هـ. الناشر: مكتبة دار الحميضي. ومحتواها كما في عنوانها: "براءة السلف من تفويض معاني الصفات المبتدع لدى المتكلمين. والإكثار من النقول المجملة عنهم دون تحليل لكلامهم واستخراج المعاني التي تدل على أنهم كانوا على خلاف قول المفوضة. وهذا من (ص ٢٧ – ٣٨) وفات الباحث ذكر نقول مهمة عن أئمة السلف تدل على إدراكهم للمعنى ونقضهم لبدعة التفويض في الصفات.

٣) كتاب: "موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة" لـ د. سليمان الغصن.

والجواب: هذه الدراسة أصالةً ليست عن "التفويض" والرد على شبهاتهم وإنما عن موقف المتكلمين من الكتاب والسنة عمومًا، ففيها الكلام عن:

- منزلة الأدلة النقلية عند المتكلمين.
- موقف المتكلمين من القرآن والأحاديث المتواترة.

- موقف المتكلمين من أخبار الآحاد.

- منزلة الأدلة العقلية عند المتكلمين.

- أثر القول بالمجاز عند المتكلمين في تحريف معاني نصوص الصفات.

- التأويل عند أهل الكلام في نصوص الصفات والقدر والإيمان باليوم الآخر وكلام الجمادات وأفعالها.

وأشار في الفصل الرابع من الباب الثاني في ثلاثة مباحث إلى معنى التفويض وشيء من شبههم مع الرد عليها فقط، وكلامه متوجه إلى مقالة التفويض لا إلى ذكر أقوال أئمة السنة في نقض بدعة "التفويض" وتحليلها.

٤) كتاب: "علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين" لرضا نعسان معطي فهو متوجه لنقض نفس بدعة التفويض في الصفات وهذا من (ص ١١٠ – ١٥٢) حيث ذكر المسائل التالية:

- هل ظواهر نصوص الصفات مرادة أم غير مرادة؟

- شبهة للمفوضة والرد عليها.

- شبهة أخرى للمفوضة والرد عليها.

- معنى قول السلف: إنَّ الله في السماء.

- مذهب الحنابلة في الصفات.

وليس فيه دراسة تحليلية لأقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات.

٥) كتاب: "نقض التفويض المبتدع وبيان العلاقة بينه وبين التجهُّم" لـ "مجدي بن حمدي ابن أحمد" قدم له الشيخ/ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين. والكتاب جلهُ في نقض مقالة التفويض، وهذا واضح من (ص٩ –٤٧). وفي ثلاثة مواضع ذكر فيها قول الترمذي والبغوي وابن عبدالبر في تحقيق معاني نصوص الصفات من (ص٥٥ – ٦٥).

ولم يستوعب جمع كلام أئمة السنة في نقض مقالة التفويض باستخراج

المعاني من كلامهم.

فهذا ما يتعلق بالدراسات السابقة.

-خطة البحث:

البحث يشتمل على مقدمةٍ والتمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد وفيه: معنى التفويض في الصفات.

-ألقاب مقالة التفويض في الصفات.

-موقف المتكلمين من مقالة التفويض.

المبحث الأول: بطلان مقالة التفويض.

المبحث الثاني: أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض.

المبحث الثالث: مالآت بدعة التفويض.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

* * *

معنى التفويض في الصفات:

التفويض لغةً: من فوّض إليه الأمر تفويضاً؛ أي: ردّه إليه.

جاء في معجم مقاييس اللغة: "الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدلّ على اتكالٍ في الأمر على آخر وردّه عليه، ثمّ يفرّع فيردّ إليه مايشبهه. من ذلك فوّض إليه أمره، إذا ردّه. قال تعالى في قصّة من قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[غافر: ٤٤]، ومن ذلك قولهم: باتوا فوضى؛ أي: مختلطين، ومعناه: أنّ كلاً فوّض أمره إلى الآخر"[١].

وأمّا معنى التفويض لدى المتكلّمين فهو:

ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا، فهو القول أو الاعتقاد بأنّ معاني الصفات الإلهية مجهولة للناس ولايمكن لهم التعرّف عليها بسبب الاعتقاد بأنّ اتصاف الله بهذه الصفات يوجب التشبيه والتجسيم بحسب الدليل العقلي -بزعمهم- وأنّ هذه الألفاظ كالوجه واليدين والنزول والاستواء تستحي لإضافتها إلى الله حقيقةً، فهو صرف اللفظ عن المعنى المتبادر من ظاهره، ثمّ تفويض المعنى المراد بخصوصه إلى الله جلّ وعلا.

أقول: فالتفويض لنصوص الصفات يقوم على استحالة كون الظاهر مراداً لله من جهة العقل، مع الوقوف وعدم تعيين معنىً آخر من المعاني التي يحتملها اللفظ.

قال الجويني[٢](ت ٤٦٨هـ): "والظواهر التي هي عرضة التأويلات

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/٤٦٠).

(٢) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي، أبو المعالي، المعروف بإمام الحرمين، من كبار الأشاعرة وأعلامهم، من مؤلفاته: الإرشاد، والشامل في أصول الدين، لمع الأدلة، وغيرها. توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨).

لايسوغ الاستدلال بها في العقليات"[1].

والتفويض هوأحد المسلكين للأشاعرة[2]والماتريدية[3].

قال الإيجي[4] الأشعري(ت ٧٥٦هـ)مبيناً المسلك في الظواهرالموهمة للتجسيم -على حدّ زعمه -: "قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾[الفجر: ٢٢]، وحديث النزول، وقوله عليه السلام للجارية"أين الله؟"، فأشارت إلى السماء..أنّها ظواهر ظنية لاتعارض اليقينيات، فتؤول الظواهر إمّا إجمالاًويفوّض تفصيلها إلى الله كماهو رأي من يقف على (إلاّ الله) وعليه أكثرالسلف، وإمّا تفصيلاً كماهورأي طائفةٍ، فنقول: الاستواء الاستيلاء، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾أي: أمره.. وعليه فقس"[5].

---

(١) الشامل (ص١٢٠).

(٢) الأشاعرة: هم فرقة كلامية، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه عن الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفاتٍ فقط لله تعالى، ويوافقون المرجئة في الإيمان، والجبرية في القدر. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٩٤).

(٣)الماتريدية: هم فرقة كلامية، ينتسبون إلى أبي منصور الماتريدي، وعامتهم يثبتون ثمان صفاتٍ فقط لله تعالى، ويقولون: بالكلام النفسي، وأنّ القرآن حكاية عن كلام الله، وهم من غلاة فرق المرجئة في الإيمان. ويوافقون الأشاعرة في كثيرٍ من أصولهم.
انظر: أصول الدين للبزدوي (ص٢) وما بعدها .

(٤) هو عضد الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبدالغفار بن أحمد الإيجي الشيرازي، من أعلام الأشاعرة وكبارهم ، من مؤلفاته: المواقف في علم الكلام والعقائد العضدية وغيرها. توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/٢٩٦).

(٥) المواقف (ص ٢٧٢ -٢٧٣).

وجاء في هداية المريد لجوهرة التوحيد مانصّه: " فمتى ورد في الكتاب أوالسنّة ظاهر يوهم خلاف ماوجب له تعالى أوجاز في حقّه، بأن يدلّ على المعنى المستحيل عليه تعالى، وجب علينا شرعاًتنزيهه تعالى عمّادلّ عليه ذلك الظاهر، اتفاقاً من أهل الحقّ وغيرهم...، وإنّما اختلفوا هل يؤول ذلك الظاهر تأويلاً تفصيليّاً، أويؤول تأويلاً إجماليّاً، مع الاتفاق على الإيمان أنّه من عند الله جاء به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

فذهب إلى الأول: الخلف، ويعبّر عنهم بالمؤوّلة...، وذهب إلى الثاني: السلف، ويعبّر عنهم بالمفوضة"[(١)].

وقال أبوالمعين النسفي الماتريدي[(٢)](ت ٥٠٨هـ): "اختلف مشايخنا؛ من قال: هذه الآيات إنها متشابهة نعتقد فيهاأن لاوجه لإجرائها على ظواهرها، ونؤمن بتنزيلها، ولانشتغل بتأويلها، ونعتقد أنّ ماأراد الله بهاحق، وهؤلاء يطلقون ماورد به الشرع فيقولون: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ويقولون: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٨]. وكذا كلّ آيةٍ في هذا. ومايروى عن السلف من ألفاظٍ يوهم ظاهرها إثبات

---

(١) هداية المريد لجوهرة التوحيد (ص١٤٧ -١٤٨) لإبراهيم اللقاني.

(٢) أبو المعين النسفي: ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن مكحول بن الفضل. ولد سنة ٤١٨هـ، من أبرز علماء الماتريدية بعد مؤسسها أبو منصور الماتريدي، كما أن كتبه في العقيدة الماتريدية تأخذ أهمية كبرى، من مؤلفاته: تبصرة الأدلة في أصول الدين، وهو من أهمها، ويعتبر مرجعاً في معرفة العقيدة الماتريدية، وهو عبارة عن عرض للعقيدة الماتريدية ورد على مخالفيهم، ومنها: التمهيد وبحر الكلام وغيرها. توفي سنة ٥٠٨هـ.
انظر في ترجمته: الجواهر المضية للقرشي (٢/١٨٩).

الجهة والمكان فهو محمول على هذا، مع اتفاقهم في المعنى أنه تعالى ليس بمتمكّنٍ في مكانٍ ولا بمتحيّزٍ بجهةٍ.

ومنهم من اشتغل ببيان احتمال الآيات معاني مختلفة سوى ظاهرها، ويقولون: نعلم أنّ المراد بعض ما تحتملها الألفاظ من المعاني التي لا تكون منافيةً للتوحيد والقدم، ولا يقطعون على مراد الله؛ لانعدام دليلٍ يوجب القطع على المراد وتعيين بعض المعاني"[1].

وجاء في المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة: "كلّ ما ورد ممّا ظاهره الجسمية في الشاهد، كالإصبع والقدم واليد؛ يجب الإيمان به؛ فإنّ اليد وكذا الإصبع وغيره صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة، بل على وجهٍ يليق به، وهو سبحانه أعلم به، وقد تؤول اليد والإصبع بالقدرة والقهر؛ لما ذكرنا من صرف فهم العامة عن الجسمية، وهو ممكن أن يراد ولا يجزم بإرادته، خصوصاً على قول أصحابنا: إنّها من المتشابهات، وحكم المتشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار"[2].

أقول: فالتفويض لنصوص الصفات لدى الأشاعرة و الماتريدية يقوم على مايلي:

١ -الاعتقاد بأنّ ظواهر نصوص الصفات يقتضي التشبيه والتجسيم.

٢ -الدليل العقلي دلّ على أنّ هذا الظاهر غير مراد.

٣ -صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم تعيين معنىً آخر من المعاني التي يحتملها اللفظ.

-ألقاب مقالة التفويض:

يطلق على مقالة التفويض في كتب العقائد ألفاظ متعددة أهمّها ثلاثة:

---

(١) تبصرة الأدلة في أصول الدين (١/١٨٣).

(٢) المسايرة لابن الهمام مع شرحه المسامرة (ص٩٨ -١٠١).

اللقب الأول: "التفويض" وهذه أشهرها، وقد وردت في كتب أئمة السنة وفي كتب المتكلمين.

جاء في أساس التقديس ما نصّه: "الفصل الرابع في تقرير مذهب السلف: حاصل هذا المذهب أنّ هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأنّ مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثمّ يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولايجوز الخوض في تفسيرها، وقال جمهور المتكلمين؛ بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات"[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكراللوازم الباطلة لقول المفوضة في الصفات: " فتبين أنّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد"[٢].

اللقب الثاني: "أهل التجهيل"؛ لأنّ مقتضى قولهم: "أن يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه...ومعلوم أنّ هذا قدح في القرآن والأنبياء"[٣].

وهذا اللقب يطلقه عادةً أئمّة السنة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية حين ذكر المنحرفين عن طريق السلف في الصفات بقوله: "وأمّا المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف.. وذكر منهم أهل التجهيل"[٤].

---

(١) أساس التقديس (ص١٣٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٥).

(٣) المصدر السابق (١/٢٠٤).

(٤) الفتوى الحموية الكبرى (ص١٠١، ١٠٦).

اللقب الثالث: "التأويل الإجمالي" ويقصدون به: صرف اللفظ عن ظاهره دون تحديدٍ للمعنى، وهذا اللقب عادةً يطلقه المتأخرون من الأشاعرة والماتريدية. ومنهم على سبيل المثال: بعض شرّاح "الجوهرة "فقد جاء في تحفة المريد عند شرحه لقول صاحب الجوهرة:

وكلّ نصٍّ أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورم تنزيهاً

"أو فوّض "أي: بعد التأويل الإجمالي، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوّض المراد من النص الموهم إليه تعالى"[1].

فقوله: "بعد التأويل الإجمالي": يعني به مقالة أهل التفويض.

-موقف المتكلمين من مقالة التفويض:

اختلف المتكلّمون من الأشاعرة والماتريدية من مقالة التفويض إلى ثلاثة أقوال رئيسة:

١ -من ينكر مقالة التفويض ويرى أنها بدعة منكرة؛ انتصاراً منه للتأويل، وأول من ذكر هذا ابن فورك[2](ت ٤٠٦هـ)في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" حيث قال: "فصل آخر في الكلام على من قال: إنّ ماروينا من هذه الأخبار، وذكرنا في أمثال السنن والآثار، ممّا لا يجب الاشتغال بتأويله وتخريجه وتبيين معانيه وتفسيره.

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٢٥٨).

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، كان أشعرياً من علمائهم المتقدمين، اشتغل بعلم الكلام وألّف فيه، من مؤلفاته: مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، ومشكل الحديث وبيانه وغيرها. توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٥/١٧).

اعلم أنّ أول مافي ذلك أنّاقد علمنا أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إنّما خاطبنا بذلك ليفيدنا أنّه خاطبنا على لغة العرب، بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابهم، فلايخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معانٍ صحيحةٍ مفيدةٍ، أولم يشر بذلك إلى معنىً، وهذا ممّا يجلّ عنه أن يكون كلامه يخلو منفائدةٍ صحيحةٍ ومعنىً معقول. فإذا كان كذلك، فلابدّ أن يكون لهذه الألفاظ معانٍ صحيحة، ولايخلو أن يكون إلى معرفتها طريق، أولايكون إلى معرفتها طريق:

فإن لم يكن إلى معرفتها طريق، وجب أن يكون تعذّر ذلك لأجل أنّ اللغة التي خاطبنا بها غير مفهومة المعنى، ولا معقولة المراد، والأمر بخلاف ذلك. فعلم أنّه لم يعمّ على المخاطبين من حيث أراد بهذه الألفاظ غير ما وضعت لها، أو ما يقارب معانيها ممّا لا يخرج عن مفهوم خطابها.

إذا كان كذلك كان تعرّف معانيها ممكناً، والتوصّل إلى المراد به غير متعذّر، فعلم أنّه ممّا لا يمتنع الوقوف على معناه ومغزاه، وأنّه لامعنى لقول من قال: إنّ ذلك ممّا لا يفهم معناه؛ إذ لوكان كذلك لكان خطابه خلواً من الفائدة، وكلامه معرّى عن مرادٍ صحيح، وذلك ممّا لايليق به صلّى الله عليه وسلّم"[1].

أقول: يظهر من كلام ابن فورك أنّ هذه البدعة (التفويض) فيها قدح بنبوة نبينا محمدٍ صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّه قال كلاماً في صفات الله لايفهم معناه.

---

(١) مشكل الحديث وبيانه (ص٤٩٦).

٢ -اعتبارمقولة التفويض المذهب الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه الإنسان، وأشهر من تبنّى ذلك الجويني في كتابه"العقيدة النظامية". يقول في تقريرذلك: "وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة.وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها وإجراؤها على موجب ماتبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، ومايصح من سنن الرسول صلّى الله عليه وسلم.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الربّ تعالى. والذي نرتضيه رأياً: وندين الله به عقلاً: اتباع سلف الأمّة. فالأولى الاتباع وترك الابتداع"[١].

٣ -الذي يجيز التفويض ويراه طريقةً صحيحةً لمن أراد سلوكها. وهذا القول تبنّاه جمهور المتكلّمين.

ومن ذلك ما ذكره صاحب جوهرة التوحيد[٢] بقوله:

وكلّ نصٍّ أوهم التشبيها   أوّله أوفوّض ورم تنزيهاً

قال شارحها في تحفة المريد: "وقوله(أوّله)أي: أحمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد.

فالمراد: أوّله تأويلاً تفصيليّاً بأن يكون فيه بيان المعنى المراد، كماهومذهب

---

(١) العقيدة النظامية (ص٣١).

(٢) منظومة في عقائد متأخّري الأشاعرة، أنشأها إبراهيم اللقاني ليلاً بإشارةٍ من شيخه الشرنوبي، عدد أبياتها ١٤٣ بيتاً، وله على منظومته ثلاثة شروح: الأول وهو أكبرها، واسمه: عمدة المريد لجوهرة التوحيد، والثاني: وهو أوسطها، واسمه: تلخيص التجريد لعمدة المريد. والثالث وهو أصغرها، واسمه: هداية المريد. انظر: مقدمة المحقق أحمد الشاذلي لشرح البيجوري على الجوهرة (ص١٢).

الخلف: وهم من كانوابعد الخمسمائة، وقيل: من بعد القرون الثلاثة.

وقوله: "أوفوّض" أي: بعد التأويل الإجمالي، الذي هوصرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوّض المراد من النصّ الموهم إليه تعالى على طريقة السلف: وهم القرون الثلاثة: الصحابة والتابعون وأتباع التابعين.

وطريقة الخلف أعلم وأحكم؛ لمافيها من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم، وهي الأرجح؛ ولذلك قدّمها المصنّف، وطريقة السلف أسلم؛ لمافيها من السلامة من تعيين معنىً قد يكون غيرمرادٍ له تعالى"[1].

أقول: فهذا القول المعتمد عند جمهور المتأخّرين.وجعلوا التفويض في منزلةٍ أقلّ من التأويل. وقالوا مقولتهم: "مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم".

ويعنون بمذهب السلف أسلم: باعتبارالتفويض وترك الخوض في المعاني، ومذهب الخلف أعلم وأحكم: باعتباره التأويل والدخول في المعاني.

فهذا بإيجاز موقف المتكلّمين من مقالة التفويض.

* * *

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٢٥٦ -٢٥٨).

المبحث الأول: بطلان مقالة التفويض

التفويض في نصوص الصفات باطل؛ لوجوه منها:

١ -أنّ التفويض بهذا المعنى مبنيّ على أساسٍ فاسد، وهو أنّ ظاهر النصوص باطل لا يليق بالله؛ (لأنّه بزعمه يوهم التشبيه والتجسيم)، وهذا جناية على النصوص حيث جعلوها دالّةً على معنىً باطلٍ غير لائقٍ بالله تعالى، ولا مرادٍ له[١].

٢ -أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم كان يحضر مجلسه أقوام مختلفو الأفهام متفاتو الإدراك ولم ينقل عنه صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان يحذّر من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفات الله تعالى، ممّا يبيّن أنّها على ظاهرها، وأنّها مفهومة عندهم[٢]؛ ولذا فإنّه أقرّ الجارية عليه الصلاة والسلام حين أجابت عن سؤاله "أين الله"؟ بقولها: "في السماء"[٣] وحكم لها بالإيمان، ولم ينكرعليها بأنّ ذلك يقتضي التحيّز في مكان.

٣ -أنّ بدعة التفويض مناقضة لمقصد الرسالة؛ فإنّ المقصد الأعلى من الرسالة "هداية الناس" وإرشادهم لمعرفة خالقهم ومعبودهم، وإذا كانت نصوص الصفات لا تعلم معانيها، فكيف تكون إذاً هداية الناس لمعبودهم؟!.

٤ -أنّ نصوص الصفات جاءت بأساليب متعددةٍ ودلالاتٍ متنوعةٍ؛ تؤكّد أنّ ظاهرها هو المطلوب فهمه ومعرفة معناه.

فعلى سبيل المثال: صفة اليدين لله جلّ وعلا فقد "ورد لفظ اليدين في

---

(١) آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية للدكتور/محمد الشايع (ص٣٠٠ -٣٠١).

(٢) انظر: أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات لمرعي الكرمي (ص٨٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (برقم ٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

القرآن والسنة وكلام الصحابة والتابعينفي أكثر من مئة موضعٍ وروداً متنوعاً متصرّفاً فيه مقروناً بمايدلّ على أنّها يد حقيقية من الإمساك والطيّوالقبض والبسط..وأنّه مسح ظهر آدم بيده.."[1] ؛ ممّا يدلّ على أنّها معلومة المعنى.

٥ -أنّ مقالة التفويض مناقضة لطريق بيان الشريعة لمقاصدها ؛ فإنّ الشريعة كثيراً ماتربط بين الصفات وآثارها ومتعلّقاتها ، فإذا ذكرت أمراً يتعلّق بالعظمة ذكرت صفة القوة والجبروت والاستغناء.وإذا ذكرتأمراً يتعلّق بالمحبة والمغفرة ذكرت صفة الرحمة.ومن الأمثلة على ذلك : قوله صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الصحيح : "ياأيّها النّاس اربعوا على أنفسكم فإنّكم لاتدعون أصمّ ولاغائباً ، إنّه معكم إنّه سميع قريب"[2].

فهذا الحديث يدلّ دلالةً صريحةً على أنّ السمع والقرب له معنىً يفهمه الناس ؛ ولهذا ربط النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بين حالهم في الدعاء وبين هذين الاسمين ، فلوكانت أسماء الله وصفاته لامعنى لها ولايفهم منها شيء فمافائدة هذا الربط وهذا البيان؟!.

٦ -أنّ الصحابة رضي الله عنهم وهم أعلم الناس بمراد الله ورسوله فسّروا كثيراً من صفات الله جلّ وعلا ؛ ممّا يدلّ على أنّهم علموا معناها ، فمن ذلك :

-قال عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه : "الصمد : السيد الذي قد انتهى سؤدده"[3].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/١٧١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه .كتاب الدعوات برقم (٧٣٨٤) واللفظ له ومسلم في صحيحه. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/٤٦٢).

-وقال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما : "السيد الذي كمل في سؤدده والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهوالذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهوالله سبحانه هذه صفته، لاتنبغي إلاّ له"[1].

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما الصفات على ظاهرها بحسب مقتضى لغة العرب، فوصفه ابن مسعودٍ بالسيد الذي انتهى سؤدده، ووصفه ابن عباس بالحلم والعظمة والعلم والحكمة وغيرها من صفات الكمال وبيّنا أنّ لله أكمل الصفات فلايماثل الله أحداً في صفاته، وهذا يدلّ على أنّهما أجريا اللفظ على ظاهره، ولم يفوضا معناه إلى الله جلّ وعلا.

-وقال عبدالله بن عمررضي الله عنهما : "خلق الله أربعة أشياء بيده : آدم، والعرش، والقلم، وجنات عدنٍ، ثمّ قال لسائر الخلق : كن فكان"[2]. فأثبت لله جلّ وعلا صفة اليدين.

والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب كثيرة جداً في إثبات الصفات لله جلّ وعلا وإدراكهم لمعناها.

المبحث الثاني : أقوال أئمّة السنة في نقض بدعة التفويض

وذلك باستخراج المعاني من كلام أئمّة السلف التي تدلّ على نقضهم لبدعة التفويض.

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٤٤).

(٢) أخرجه الآجرّي في الشريعة (٣/ ١١٨٢).

والأدلّة التي تدلّ على أنّ السلف ليسوا مفوضةً وإنّما كانوا مثبتين للصفات لفظاً ومعنىً كثيرة فمنها :

١ -طريقة توضيحهم لمذهبهم ؛ فإنّهم حين يوضحون مذهبهم ويشرحونه يظهرون في مذهبهم أنهم يثبتون الصفات لله على الحقيقة، وأنهم يعتقدون أنّها ثابتة لله حقيقةً لا مجازاً، فاستعمال الحقيقة ونفي المجاز يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى، وهذا المعنى مشهور ومنتشر في كلام أئمّة السلف. ومن ذلك :

-قول ابن جرير الطبري[1](ت٣١٠هـ) : "الصواب من هذا القول عندنا : أن نثبت حقائقها على مانعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كمانفى ذلك عن نفسه جلّ ثناؤه، فقال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى : ١٥].فيقال : الله سميع بصير، له سمع وبصر ؛ إذ لايعقل مسمّى سميعاً بصيراً في لغةٍ ولاعقلٍ فيالنشوء والعادة والمتعارف إلاّ من له سمع وبصر...فنثبت كلّ هذه المعاني التي ذكرنا أنّها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على مايعقل من حقيقة الإثبات"[2].

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، الإمام المفسّر، أحد أعلام السلف، له مصنفات منها : جامع البيان في تأويل آي القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، وصريح السنة وغيرها، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر : سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٣٢).

وقال الإمام ابن عبد البر[1](ت ٤٦٣هـ): "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلّها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز"[2].

فهو يحكي الإجماع على أنّ الصفات محمولة على الحقيقة لا على المجاز، والمفوضة يدّعون أنّه يجب صرف اللفظ عن ظاهره، وتأويله تأويلاً إجمالياً.

وقال أيضاً: "ومن حقّ الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمّة أنّه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلاّ على ذلك، وإنّما يوجّه كلام الله عز وجلّ إلى الأشهر والأظهر من وجوهه، مالم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادّعاء المجاز لكل مدّعٍ ما ثبت شيء من العبارات. وجلّ الله عن أن يخاطب إلاّ بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها ممّا يصحّ معناه عند السامعين. والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكّن فيه"[3].

فكلامه صريح في أنّ الله خاطب الناس بماتفهمه العرب من لغتها، ممّا له معنى، بينما أهل التفويض يزعمون أنّ المعنى يستحيل إدراكه لأحدٍ من البشر.

٢ -تأكيد أئمّة السلف على ضرورة الأخذ بظاهر النص وردّهم على من خالف"الظاهر".

---

(١) هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عاصم، النميري المالكي، أبو عمر، حافظ المغرب، وصاحب التصانيف الشهيرة، من مؤلفاته: التمهيد، والاستذكار، وغيرها. توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣).

(٢) التمهيد (١٤٥/٧).

(٣) المصدر السابق (١٢٩/٧).

ومعنى هذا الدليل: أنّهم ينكرون على من ترك الأخذ بظاهر نصوص الصفات، ووصفوه بالبدعة والانحراف. وهذا المعنى ذكره غير واحدٍ من أئمّة السنة.

يقول قوّام السنة الأصبهاني[1](ت ٥٣٥هـ): "مذهب مالك والثوري والأوزاعي والشافعي وحماد بن سلمة وحمادبن زيدوأحمد ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وإسحاق بن راهويه، أنّ صفات الله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله من السمع والبصر والوجه واليدين وسائر أوصافه، إنّما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غيركيفٍ يتوهّم فيها، ولا تشبيه ولاتأويل"[2].

بينما المفوضة ترى أنّ الظاهر غير مراد وتمنع من الأخذ به.

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني[3](ت ٤٤٩هـ) ناقلاً إجماع أهل الحديث على الأخذ بظاهر نصوص الصفات: "أصحاب الحديث حفظ الله أحياءهم ورحم موتاهم يشهدون لله بالوحدانية، وللرسول بالرسالة والنبوة صلى الله عليه وسلم، ويعرفون ربّهم بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أوشهد له بها رسوله صلى الله عليه وسلم على ماوردت في الأخبار الصحاح، ونقلت

---

(١) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقّب بقوام السنة، كان إماماً في الاعتقاد والتفسير والحديث واللغة، من مؤلفاته: الحجة في بيان المحجة، ودلائل النبوة وغيرها. توفي سنة ٥٣٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠).

(٢) نقله الذهبي في العلو (ص٢٦٣).

(٣) هو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد النيسابوري الصابوني الشافعي، من أئمة السلف وأعلامهم، من مؤلفاته: عقيدة السلف أصحاب الحديث، وغيرها. توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٠).

العدول الثقات عنه، ويثبتون له جلّ جلاله ماأثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه فيقولون إنّه خلق آدم بيديه..ولا يحرّفون الكلم عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة[١] الجهمية[٢]أهلكهم الله، ولايكيفونهما بكيفٍ أويشبهونهما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة[٣] خذلهم الله.وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف، والتشبيه والتكييف، ومنّ عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ

---

(١) المعتزلة: فرقة كلامية مبتدعة ظهرت في أوائل القرن الثاني، وقدّمت العقل على النقل في مصدر التلقي في العقيدة، ورأسها واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، ولهم أصول خمسة هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ستروا نحن كلّ واحدٍ منها معنىً باطلاً. انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/٢٣٥).

(٢) الجهمية: فرقة كلامية كافرة، ينتسبون إلى الجهم بن صفوان السمرقندي، من بدعهم: القول بنفي الأسماء والصفات عن الله، وأنّ العبد مجبور على فعله، وأنّ الإيمان إنماهوالمعرفة، وأنه لايزيد ولاينقص، وغير ذلك من بدعهم الكفرية. انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/٢١٤).

(٣) المشبهة: لقب يطلق على طوائف متعددةٍ كمتقدمي الرافضة أصحاب هشام بن الحكم الرافضي يزعمون أنّ معبودهم جسم، وله نهاية وحدٌّ، طويل عريض عميق، وكان هشام بن الحكم يقول: "إنّ بين إلهه وبين الأجسام تشابهاً من جهةٍ من الجهات" يجمعهم القول: بأنّ صفات الله مماثلة لصفات خلقه، ويكيّفون صفات الله تعالى. انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/١٠٦ -١٠٧).

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى : ١١]...وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها لأخبار الصحاح، من السمع والبصر والعين، والوجه، والعلم، والقوة، والعزة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول والكلام، والرضى، والسخط، والحب، والبغض، والفرح، والضحك، وغيرها، من غير تشبيهٍ لشيءٍ من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير زيادةٍ عليه، ولا إضافةٍ إليه، ولا تكييفٍ له، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، ولا إزالةٍ للفظ الخبر عمّا تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويلٍ منكر يستنكر، ويجرون على الظاهر"[1].

فكلامه صريح في إجراء نصوص الصفات على ظواهرها في الوضع اللغوي. وهذا فيه إدراك للمعنى.

بخلاف ما عليه المفوضة الذين يرون أنّ المراد بالظاهر ظاهراللفظ لاظاهر المعنى.

٣ - تفسير الصفات بذكر نقيضها أو المقابلة بين الصفة ونقيضها فيقولون: "الله يعلم ولا يجهل"، "والله يقدر ولا يعجز".فلو كانوا مفوضةً لما ذكروا تفسير الصفات بما يناقضها ؛ ممّا يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى.

يقول الإمام حرب الكرماني[2](ت ٢٨٠هـ) في الاعتقاد الذي نقل عليه

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٦٠ -١٦٥).

(٢) هو الإمام حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي السيرجاني الكرماني، قال عنه الذهبي: "كان حرب من أوعية العلم. حمل عن: إسحاق وأحمد، وكان عالم كرمان في عصره، يذكر مع الأثرم والمرّوذي، ارتحل إليه الخلال وأكثر عنه". وتعتبر عقيدته من أوسع عقائد أئمة السلف المتقدمين، وتميزت بأبواب ومسائل في السنة لا تكاد تقف عليها في غير هذه العقيدة مع التعريف بالفرق. توفي سنة ٢٨٠هـ.

إجماع السلف: "والله تبارك وتعالى سميع لا يشكّ، بصير لا يرتاب، عليم لايجهل، جواد لايبخل، حليم لايعجل، حفيظ لاينسى، رقيب لايغفل"[1].

فالإمام حرب هنا ينقل عن أئمة السلف أنهم يذكرون الصفة ونقيضها، فلوكانوا مفوضةً لم يكونوا ليستخدموا النقيض. فاستعمالهم للنقيض يدلّ على أنهم مدركون للمعنى.

٤ -تبنّي أئمة السلف للمنهج التفسيري للأسماء والصفات؛ فهم تبنّوا المنهج الذي يفسّر معاني الأسماء والصفات، وهذا المعنى تكرّر في أقوالهم .يقول الإمام الترمذي[2](ت٢٧٩هـ)بعد أن ذكر مجمل اعتقاد أهل السنة في الصفات: "وأمّا الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه. وقد ذكر الله عز وجلّ في غير موضعٍ من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات، ففسروها على غير ما فسّر أهل العلم، وقالوا: إنّ الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إنّ معنى اليد هاهنا القوة"[3]. فالإمام الترمذي ينسب منهج التفسير لنصوص الصفات لأئمّة السلف. وأنّه يخالف تفسير الجهمية المؤولة لنصوص الصفات.

وقد ورد عن أئمة السلف تفسير لبعض أفراد الصفات، ومن ذلك صفة

انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٤).

(١) اعتقاد حرب بن إسماعيل الكرماني (ص٥٨٠) ضمن الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر. جمعه: عادل آل حمدان.

(٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، كنيته: أبو عيسى، من أئمة الحديث، وكتابه مشهور "الجامع الصحيح"، والشمائل المحمدية، وغيرها. توفي سنة ٢٧٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١).

(٣) سنن الترمذي (٣/ ٥٠).

"استواء الله على عرشه".

فسّرها السلف بأربعة عبارات : العلو والارتفاع والاستقرار والصعود.[1] وهذه التفسيرات تدلّ على أنّهم يدركون المعنى من الاستواء. ولو كانوا مفوضة لما فسروا الاستواء بهذه المعاني الأربعة.

وقال الذهبي[2]"وقال حرب بن إسماعيل : قلت لإسحاق بن راهويه[3](ت ٢٣٨هـ)في قول الله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة : ٧]. كيف تقول فيه؟ قال : حيث ماكنت فهوأقرب إليك من حبل الوريد ، وهوبائن من خلقه"ثمّ ذكر عن ابن المبارك[4]

---

(١) أشار لهذه المعاني الأربعة ابن القيم في النونية بقوله :

فلهم عبارات عليها أربع	قد حصّلت للفارس الطعّان
وهي استقرّ وقد علا وكذلك ار	تفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو رابع	وأبو عبيدة صاحب الشيباني
يختار هذا القول في تفسيره	أدرى من الجهميّ بالقرآن

انظر : الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (١/ ٣٦١).

(٢) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله ، شمس الدين أبوعبدالله ، الذهبي ، عالم في التاريخ والتراجم والقراءات والحديث وعلومه ، فيصدق عليه وصف (عالم متفنن). من مؤلفاته : سيرأعلام النبلاء ، العلو للعلي الغفار وتاريخ الإسلام ، والموقظة في المصطلح وغيرها.توفي سنة ٧٤٨هـ . انظر : الدررالكامنة (٣/ ٤٢٦).

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبدالله التميمي ثمّ الحنظلي المروزي ، كنيته : أبو يعقوب. قال حنبل : سئل أحمد عن إسحاق؟ فقال : مثل إسحاق يسأل عنه؟!إسحاق عندنا إمام. توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر : سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٨).

(٤) هو عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم المروزي. كنيته : أبو عبدالرحمن. قال عنه ابن معين : ابن المبارك أمير المؤمنين في الحديث. توفي سنة ١٨١هـ.

(ت ١٨١هـ): "هوعلى عرشه بائن من خلقه" ثمّ قال: وأعلى شيء من ذلك وأثبته قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥]"[١].

فالإمام إسحاق صرّح بمباينة الله لخلقه، وإيراده لأثر ابن المبارك وآية الاستواء، وجعلُ ذلك كلّه في مقابل(قرب الله لعباده)، دالٌّ على إدراكه لمعنى العلو على حقيقته وتفسيره للاستواء بالعلو على العرش.

٥ - "التصرّف في اللفظ": ومعنى هذا أنّ أئمة السلف يتصرّفون في ألفاظ الصفات ويغيّرون من تركيبها، فيجعلون صيغة الاسم صيغة فعل، والصيغة الفعلية يجعلونها اسمية، فالله جلّ وعلا ذكر الاستواء في سبعة مواضع كلّها بصيغة الفعل "استوى على العرش".ومع ذلك فأئمة السلف يستخدمون صيغة الاسم ويقولون: "الله مستوٍ على العرش"[٢].فهذا التغيير للصيغ يدلّ على أنّهم مدركون للمعنى فغيّروا الصيغة بناءً عليه، فالتصرّف في الصيغة يدلّ على نقيض أهل التفويض.

وهذا تجده كثيراً في أقوالهم وتقريراتهم لمسائل الصفات.

قال الإمام المزني[٣](ت ١٨١هـ): "عالٍ على عرشه بائن من خلقه، موجود وليس بمعدوم ولامفقود"[٤]. وذكرأنّ هذه العقيدة مجمع عليها،

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨).

(١) العرش للذهبي (٣١٢/٢).

(٢) كما جاء ذلك عن الإمام أحمد من رواية حنبل بن إسحاق. كما في السنة للخلال (٧٦/٢).

(٣) هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني. كنيته: أبو إبراهيم. قال الشافعي: المزني ناصر مذهبي. وقال عنه الذهبي: "تلميذ الشافعي.. وهو قليل الرواية، ولكنه كان رأساً في الفقه". توفي سنة ٢٦٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٢/١٢).

(٤) شرح السنة للمزني (٨٠).

فقال: "هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى، وجانبوا التكلّف فيما كفوا فسدّدوا بعون الله ووفقوا"[1].

٦ -"التعبير باللفظ المرادف": بحيث أنّهم يأتون للفظٍ ورد في نصوص الأسماء والصفات فيعبرون عنه بلفظٍ آخر لم يرد في النصوص، أوورد في نصٍ آخر بالمعنى نفسه.

فمن ذلك: قولهم "الله فوق العرش"؛ فهذه العبارة لم تستخدم في نصوص الكتاب والسنة وإنّما المستخدم "استوى على العرش"؛ فهو عبّر عن الاستواء باللفظ المرادف وهو "الفوقية".

قال ابن أبي زيد القيرواني[2](ت ٣٨٦هـ): "وهو العلي العظيم العالم الخبير المدبر القدير السميع البصير العلي الكبير، وأنّه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كلّ مكانٍ بعلمه"[3]، وأكّد استواءه على العرش بلفظ: "بذاته".

ونقل الإمام السجزي[4] (ت ٤٤٤هـ) اتفاق أئمة السلف على أنّ الله فوق

---

(١) المصدر السابق (ص٨٩).

(٢) هو عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن النفزي القيرواني. كنيته: أبو محمد. إمام المالكية في وقته وقدوتهم، وجامع مذهب مالك وشارح أقواله. وكان يعرف بمالك الصغير. وكان على طريقة السلف في الاعتقاد. من مؤلفاته: الرسالة، والنوادر والزيات، توفي سنة ٣٨٦هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠ -١٣).

(٣) الرسالة (ص٥)

(٤) هو عبيدالله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد بن حاتم الوايلي البكري، السجزي، أبونصر، إمام سلفي، من مؤلفاته: الرد على من أنكر الحرف والصوت،

العرش بذاته فقال: "ونصّ أحمد بن حنبل -رحمة الله عليه - على: أنّ الله بذاته فوق العرش، وعلمه بكلّ مكان. وروى ذلك هو وغيره، عن عبدالله بن نافع، عن مالك بن أنس -رحمة الله عليه -وقد رواه غير واحدٍ مع ابن نافع، عن مالك بن أنس.

وكذلك رواه الثقات، عن سفيان بن سعيدالثوري.وروي نحوه عن الأوزاعي؛ وهؤلاء أئمّة الآفاق"[1].

فكان السلف يعبّرون بالألفاظ المترادفة؛ ممّايدلّ على أنّهم مدركون لمعاني الصفات.

٧ - تقريرهم أنّ نصوص الصفات يجب أن تُفهم على ما تعرفه العرب من كلامها، ومعنى هذا الدليل:

أنّ أئمّة السلف يقرّرون بأنّ علينا أن نفهم الأسماء والصفات على ماهو معروف في لغة العرب.

وقد قرّر هذا المعنى غير واحدٍ من أئمة السنة.

يقول الإمام ابن قتيبة[2](ت ٢٧٦هـ): "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته، أوحيث انتهى رسوله، ولانزيل اللفظ عمّا

والإبانة في الرد على الزائغين في مسألة القرآن. توفي سنة ٤٤٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٦٥٤).

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٧٩).

(٢) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كنيته: أبو محمد، خطيب أهل السنة وأحد أئمّة السلف. من مؤلفاته: تفسير غريب القرآن، والاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية وغيرها، توفي سنة ٢٧٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦).

تعرفه العرب، وتضعه عليه، ونمسك عمّا سوى ذلك"[1].

ثمّ طبّق ذلك على صفة اليدين لله جلّ وعلا قائلاً: "لايجوز أن يكون أراد في هذا الموضع النعمة؛ لأنّه قال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] والنعم لاتُغلّ، وقال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[المائدة: ٦٤] معارضةً بمثل ما قالوا، ولايجوز أن يكون أراد غُلّت نعمهم، ثمّ قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة: ٦٤].ولايجوز أن يريد نعمتاه مبسوط تان...فإن قال لنا: ما اليدان ها هنا؟ قلنا له: هما اليدان اللتان تعرف الناس؛ كذلك قال ابن عباس في هذه الآية: "اليدان اليدان"، وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم: "كلتا يديه يمين"[2]فهل يجوز لأحدٍ أن يجعل اليدين هاهنا نعمةً أو نعمتين؟! وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] فنحن نقول كما قال الله تعالى، وكما قال رسوله، ولا نتجاهل، ولا يحملنا مانحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكنّا لانقول: كيف اليدان؟"[3].

وقال الإمام السجزي: "الواجب أن يُعلم أنّ الله تعالى إذا وصف نفسه بصفةٍ سبحانه هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بمايتعارفون بينهم، ولم يبيّن سبحانه أنّها بخلاف مايعقلونه، ولافسّرها النبيّ صلى الله عليه وسلم لّما أدّاها بتفسيرٍ يخالف الظاهر، فهي على خلاف مايعقلونه ويتعارفونه.

والذي يوضّح ذلك: هوأنّ الله سبحانه قد أثبت لذاته علماً، ونطق بذلك

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٣٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٢٧) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) المصدر السابق (ص٢٦ -٢٨).

كتابه ؛ فقال : ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾[النساء : ١٦٦].وكان المعقول من العلم عند المخاطبين به ؛ أنّه إدراك المعلوم على ماهو به ؛ فكان علم الله سبحانه إدراك المعلوم على ما هو به ، وعلم المحدث أيضاً ؛ إدراك المعلوم على ماهوبه....، ومع ذلك فليس مثل علمه علم ؛ لأنّ علمه صفة لازمة لذاته سبحانه في الأزل. لايدخل عليه السهو ، ولايجوز منه الجهل ، ولا النسيان.وعلم المحدث ؛ عرض مكتسب يوجد وقتاً ، ويُعدم وقتاً"[1].

وهذا ممّا يوضّح أنهم يثبتون معاني الصفات لله جلّ وعلا بخلاف المفوضة الذين يرون استحالة أن يكون لها معنىً فضلاً عن كون البشر يدركونه.

٨ -استعمال أئمة السلف لأسلوب تحقيق الصفة ، ومعنى هذا الدليل : أنّ أئمّة السلف كانوا يستخدمون أسلوب الإشارة لشرح معنى الصفة. فقد استخدموه في صفة التجلّي لله. فلو كانوا مفوضةً لما استخدموا هذا الأسلوب ، فإنّ هذا الأسلوب يناقض التفويض ويدلّ على أنّهم مدركون للمعنى.

فقد روى الإمام ابن بطة[2](ت ٣٨٧هـ)في الإبانة الكبرى تحت (باب جامع من أحاديث الصفات رواها الأئمة ، والشيوخ الثقات ، الإيمان بها من تمام السنة ، وكمال الديانة ، لا ينكرها إلاّ جهميّ) من طريق حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنسٍ رضي الله عنه ، أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ [الأعراف : ١٤٣]، قال : هكذا

---

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٩٦ -٩٧).

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان. كنيته : أبو عبدالله العكبري. من كبار علماء الحنابلة وفقهائهم ، صنّف التصانيف المفيدة ، من مؤلفاته : الإبانة الكبرى والصغرى ، وإبطال الحيل وغيرها. توفي سنة ٣٨٧هـ. انظر : سير أعلام النبلاء (٥٢٩/١٦).

بأصبعه، ووضع النبيّ صلى الله عليه وسلم الإبهام على المفصل الأعلى من الخنصر فساخ الجبل"[١].

وفي لفظٍ آخر: "قال هكذا، وأشار بطرف الخنصر يحكيه"[٢].وفي هذا تحقيق لصفة الأصابع لله جلّ وعلا.

فهذا الأسلوب وهو أسلوب الإشارة دليل على تأكيد الصفة وأنهم عارفون بمعناها.

وروى الإمام أبوداود[٣](ت ٢٧٥هـ)في سننه من حديث أبي يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة قال: سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾[النساء: ٥٨].

قال: "رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه.

قال أبوهريرة: "رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقرؤها ويضع إصبعيه".

---

(١) الإبانة الكبرى -كتاب الرد على الجهمية - (٢/٥٣٥). وعبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة برقم (٤٨٤).قال عن إسناده الذهبي في الأربعين ص١٣٣: هذا الحديث على رسم مسلم. يعني على شرطه.

(٢) أخرجه عبدالله بن الإمام أحمد في السنة برقم (٤٨٦).

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، الحافظ المحدث صاحب السنن وهو أشهر مؤلفاته، وكان مع إمامته في الحديث من كبار الفقهاء، وعلى مذهب السلف في الاعتقاد، من مؤلفاته: رسالته لأهل مكة في بيان منهجه في سننه. توفي سنة ٢٧٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٤).

قال ابن يونس[1] : قال المقرئ[2] : يعني : أنّ الله سميع بصير.يعني : أنّ لله سمعاً وبصراً.

قال أبوداود : "وهذا رد على الجهمية"[3].

وهذا صريح في تحقيق صفتي السمع والبصر وأنّهم مدركون لمعاني هاتين الصفتين لله جلّ وعلا.

بخلاف المفوضة الذين لايرون معاني مفهومة لهذه الصفات.

٩ -استعمال أئمّة السلف للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنى : ومعنى هذا الدليل : أنّ أئمّة السلف في شرحهم لمعاني الصفات يذكرون ألفاظاً تدلّ على أنّهم يقصدون المعنى بالفعل.

من ذلك : لفظ"بائن من خلقه".وهذا اللفظ استعمله كثير من أئمّة السلف في إثبات العلو والفوقية ، وأنّه مباين لخلقه ، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ولافي مخلوقاته شيء من ذاته. فهذا اللفظ يدل علىأنهم يقصدون حقيقة علو الذاتوفوقيتها.

ويقولون : "مستوٍ على العرش بذاته".فلفظة "بذاته" ليست موجودةً لافي الكتاب ولافي السنة ممّايدلّ على أنّهم يقصدون حقيقة الاستواء.

---

(١) هو محمد بن يونس النسائي ، وثقه أبوداود وحدّث عنه ، قال عنه الحافظ ابن حجر : "ثقة من الحادية عشرة". انظر : تقريب التهذيب لابن حجر (ص٩١٢).

(٢) هوأبوعبدالرحمن عبدالله بن يزيد بن عبدالرحمن الأهوازي الأصل ، البصري ، ثمّ المكّي ، مولى آل عمربن الخطاب ، المقرئ ، شيخ الحرم ، وثقه النسائي ، وهومن كبراء مشيخة البخاري ، توفي سنة ٢١٣هـ .انظر : سيرأعلام النبلاء (١٠/١٦٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب : في الجهمية ، حديث رقم (٤٧٢٨) ، قال ابن حجر في الفتح (١٣/٣٧٣) : "أخرجه أبوداود بسندٍ قوي على شرط مسلم".

ومن ذلك: قولهم: "يأتي يوم القيامة بنفسه".فزادوا بنفسه؛ ليدلّلوا على أنّهم قصدوا الإتيان حقيقةً.

فمجمل الألفاظ التي استعملوها:

١ -بائن من خلقه.

٢ -استوى على العرش بذاته.

٣ -يأتي يوم القيامة بنفسه. فهذا يدلّ على أنهم مدركون لحقيقة صفات الله جلّ وعلا.

يقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي[١](ت ٢٨٠هـ)في تقريره لصفة مجيء الله يوم القيامة بعد ذكره للآيات الدالّة عليها: "عُلم بماقصّ الله من الدليل وبما حدّ لنزول الملائكة يومئذٍ أنّ هذا إتيان الله بنفسه يوم القيامةليلي محاسبة خلقه بنفسه، لايلي ذلك أحد غيره"[٢].

وقيل للإمام أحمد: الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكلّ مكان؟ قال: نعم، هوعلى عرشه ولا يخلو شيء من علمه"[٣].

قال الإمام ابن بطة: "وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين، وجميع أهل القبلة من المؤمنين: أنّ الله تبارك وتعالى على عرشه، فوق سماواته، بائن من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك ولاينكره إلاّ من

---

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي، محدث حافظ، من أئمة السلف وأعلامهم، من مؤلفاته: الرد على الجهمية، والرد على بشر المريسي، توفي سنة ٢٨٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (ص١٢٣ -١٢٥).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٤٥) برقم (٦٧٤).

انتحل مذاهب الحلولية[1]. وهم قوم زاغت قلوبهم، واستهوتهم الشياطين فمرقوا من الدين، وقالوا: إنّ الله ذاته لا يخلو منه مكان، فقالوا: إنّه في الأرض كما هو في السماء، وهو بذاته حالٌّ في جميع الأشياء.

وقد أكذبهم القرآن والسنة، وأقاويل الصحابة والتابعين من علماء المسلمين"[2].

وقال الإمام محمد بن عثمان بن أبي شيبة[3](ت ٢٩٧هـ): "ثمّ توافرت الأخبار على أنّ الله تعالى خلق العرش فاستوى عليه بذاته، ..فهو فوق السماوات وفوق العرش بذاته متخلّصاً من خلقه، بائناً منهم، علمه في خلقه، لا يخرجون من علمه"[4]. بخلاف المفوضة الذين يجعلون نصوص الصفات ألفاظاً لامعاني لها.

١٠ -إثبات تفاصيل الصفة: فأئمّة السلف لم يقتصروا على إثبات لفظ

---

(١)الحلولية: الذين يزعمون أنّ معبودهم في كلّ مكانٍ بذاته، وينكرون استوائه على عرشه، وعلوه على خلقه. وهؤلاء هم قدماء الجهمية، الذين تصدّى للردّ عليهم أئمّة الحديث كالإمام أحمد وغيره. والحلولية على وجهين: أحدهما: أهل الحلول الخاص، كالنصارى والغالية من هذه الأمة الذين يقولون بالحلول إمّا في علي، وإما في غيره، والثاني: القائلون بالحلول العام، الذين يقولون في جميع المخلوقات نحواً ممّا قالته النصارى في المسيح عليه السلام، أو ما هو شرّ منه.

انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٥١/٦)، معارج القبول (٣٧٠/١).

(٢) الإبانة الكبرى (٤٣٥/٢).

(٣) هو الحافظ المسند محمد بن عثمان بن أبي شيبة، كنيته: أبو جعفر العبسي الكوفي. من مؤلفاته: كتاب العرش. توفي سنة ٢٩٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/١٤).

(٤) العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة (ص٢٩١).

"الصفة" فقط، وإنّما دخلوا في تفاصيلها وتحدّثوا عنها. ومن أكثر الصفات التي تحدّث أئمة السلف في تفاصيلها:

-صفة الكلام.

-صفة الاستواء.

-صفة اليدين.

فإنهم يقولون في صفة الكلام: "منه بدأ وإليه يعود"[(١)]، و"أنّ الله ينادي بصوتٍ يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرُب"[(٢)].

وعبّروا عن الاستواء ب "فوق" وزادوا لفظة: "بذاته"، فذكروا تفاصيل متعلّقة بهذه الصفة[(٣)].

وأمّا صفة اليدين فقد تحدّثوا عنها كثيراً سواءً بلفظ "خلق آدم بيده"[(٤)]، "قبض بيده"[(٥)] أو "وكلتا يديه يمين"[(٦)].

---

(١) انظر: كلام الإمام أحمد كما في السنة للخلال (٢/٧٥).

(٢) انظر: كلام الإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٤٩).

(٣) انظر: تفسير الضحاك لقوله جلّ وعلا: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثةٍ إلاّ هو رابعهم﴾ إلى قوله: ﴿هو معهم﴾ [المجادلة: ٧] قال: هو فوق العرش، وعلمه معهم". تفسير الطبري (٢٣/٢٣٧).

(٤) انظر: كلام الإمام ابن منده في كتابه: الرد على الجهمية (ص٦٨).وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/٥١٠).

(٥) كما جاء ذلك عن الإمام أحمد قال: "من زعم أنّ يده نعماه كيف يصنع بقوله: "خلقتُ بيدي" ص: ٧٥، مشددة؟. وحين خلق آدم فقبض؛ يعني: من جميع الأرض". انظر: السنة للخلال (٢/٣٣٧).

(٦) كما جاء ذلك عن الإمام أحمد في اعتقاده الذي نقله محمد بن عوف. انظر: الجامع

ويستحيل أن تصدر تلك الاستعمالات من المفوضة.

١١ -تفسيرهم لمعنى التشبيه المذموم:

فأئمّة السلف كانوا ينكرون على المشبهة ويذكرون المعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه.

فيقولون عن مقالة التشبيه: هي التي تقول: يدالله كأيدينا"، وقدم الله مثل أقدامنا، ولوكانوا مفوضةً لقالوا:

إنّ التشبيه هوإثبات معنىً لليد وللقدم.فحين بيّنوا معنى التشبيه الذي ينكرونه علمنا أنّه لايدخل فيه إثبات المعنى، وإنما يدخل فيه المعنى المشابه للمخلوقين.

قال الإمام إسحاق بن راهويه: "وإنّما يكون التشبيه إذا قال: يدُ كيد أومثل يد، أوسمعُ كسمع أومثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أومثل سمع؛ فهذا التشبيه، وأمّا إذا قال كماقال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولايقول: كيف؟ ولايقول: مثل سمع، ولاكسمع، فهذا لايكون تشبيهاً، وهوكماقال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1] [الشورى: ١١].

وكلامه صريح في أنّ من قال: لله يد ليست كيدي، وقدم ليست كقدمي فهو ليس مشبهاً، ومن المعلوم أنّ التشبيه لا يكون إلاّ بعد إدراك المعنى.

١٢ -تفسيرهم لمعنى الإحصاء الوارد في حديث الأسماء:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً مائةً إلاّ واحداً من أحصاها دخل الجنّة"[2].

في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر (ص٣٨٨).

(١) اعتقاد إسحاق بن راهويه (ص٣٠٠)ضمن الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، باب لله مائةً اسمٍ غير واحد برقم

فيذكرون من معاني الإحصاء: حفظ المعنى وإدراكه.

يقول أبوعمرو الطلمنكي[1](ت ٤٢٩هـ): "من تمام المعرفة بأسماء الله وصفاته والتي يستحقّ بها الداعي والحافظ ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، المعرفة بالأسماء والصفات وماتتضمّن من الفوائد وتدلّ عليه من الحقائقومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعاني الأسماء ولامستفيداً بذكرها ماتدلّ عليه من المعاني"[2].ممّا يدلّ على أنّهم ليسوا مفوضةً. فهذه بعض الأدلة المستخرجة من أقوال أئمة السنة في نقض بدعة التفويض في الصفات.

* * *

(٦٠٤٧)، ومسلم في صحيحه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار برقم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) هو الإمام المقرئ المحدث، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبدالله المعافري الأندلسي الطلمنكي، كان فاضلاً ضابطاً، شديداً في السنة. كان عجباً في حفظ علوم القرآن: قراءاته ولغته وإعرابه وأحكامه ومنسوخه ومعانيه. توفي سنة ٤٢٩هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٧/١٧ -٥٦٩).

(٢) فتح الباري للحافظ ابن حجر (٢٢٩/١١).

المبحث الثالث: مآلات بدعة التفويض

مآلات بدعة التفويض في الصفات كثيرة منها:

١ -القدح في حكمة الربّ جلّ وعلا حيث أنزل كلاماً لايتمكّن المخاطبون به من فهمه ومعرفة معناه ومراد المتكلّم به، فعلى قولهم تكون نصوص الصفات ألغازاً وأحاجيّ لامعنى لها.

٢ - غلق باب التدبر لهذه النصوص؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وإذا كان الله قدحضّ الكفاروالمنافقين على تدبّره، عُلم أنّ معانيه ممّا يمكن للكفاروالمنافقين فهمها ومعرفتها؛ فكيف لايكون ذلك ممكناً للمؤمنين؟وهذا يبيّن أنّ معانيه كانت معروفةً بيّنةً لهم"[(١)].

وقال أيضاً: "النبيّ صلى الله عليه وسلم بيّن لأصحابه القرآن لفظه ومعناه جميعاً، فإنّ البيان لايحصل بدون هذا، وقدقال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤]. وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾[ال عمران: ١٣٨].

ولوخاطبهم بلفظٍ لم يفهموا معناه لم يكن ذلك بياناً..قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[فصلت: ٤٤]، أي: أقرآن أعجميّ ونبيّ عربي أومخاطب عربي!فدلّ على أنّه فصّل آياته، والتفصيل التبيين المنافي للإجمال، فلوكانت آياته مجملةً لم يفهم معناها لم تكن آياته قد فصّلت، والتفصيل إنّما يكون للبيان والتمييز الذي يزول معه الاشتباه والاشتراك والإجمال المنافي لفهم المراد بالخطاب"[(٢)].

٣ - تجهيل النبي صلى الله عليه وسلم ونسبة التقصير إليه في البلاغ.وتجهيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بل حتى الملائكة.

---

(١) القاعدة المراكشية (ص٣٠).

(٢) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص١١).

وفي تقرير هذا المآل الباطل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير ممّا وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه..

ومعلوم أنّ هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنّه جعله هدىً وبياناً للناس وأمر الرسول أن يبلّغ البلاغ المبين، وأن يبيّن للناس ما نزّل إليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشر فما فيه وهو ما أخبر به الربّ عن صفاته، أوعن كونه خالقاً لكلّ شيء.. لا يعلم أحد معناه، فلاي ُعقل ولا يتدبّرو لا يكون الرسول بيّن للناس ما نزّل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير فيقول كلّ ملحدٍ ومبتدع: الحقّ في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأنّ تلك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدلّ به، فيبقى هذا الباب سدّاً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إنّ الهدى والبيان في طريقنا لافي طريق الأنبياء؛ لأنّا نحن نعلم ما نقوله ونبيّنه بالأدلّة العقلية، والأنبياء لم يعلموا مايقولون فضلاً عن أن يبيّنوا مرادهم.

فتبين أنّ قول أهل التفويض الذي يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد"[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٤ -٢٠٥).

وقال أيضاً: "من جعل الرسول صلى الله عليه وسلم غير عالمٍ بمعنى القرآن الذي أنزل إليه، ولا جبريل؛ جعله غير عالمٍ بالسمعيات، ولم يجعل القرآن هدىً ولا بياناً للناس"[1].

"فعلى قولهم: تكلّم -أي الرسول -بكلامٍ لا يعرف معناه"[2].

ولاشكّ في خطورة هذه المآلات الباطلة التي ترتبت على مقالة أهل التفويض في نصوص الصفات.

وبما سبق يتبيّن أنّ أئمة السلف –رحمهم الله - كانوا مثبتةً لصفات الله جلّ وعلا على الوجه اللائق به.

ومن خلال ما تمّ ذكره من أقوالهم واستخراج المعاني الدالّة من كلامهم تبين أنهم مباينون كلّ المباينة لبدعة التفويض في الصفات، وأن نسبة ذلك لهم غلط محض، بل كذب عليهم. فهم أعرف الناس بمعاني الأسماء والصفات والتعبد لله جلّ وعلا بها.

* * *

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص١١٢).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٦).

الخاتمة

لقد جلّى هذا البحث مايلي :

-التفويض : ردّ العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله جلّ وعلا مع اعتقاد أنّ ظاهرها غيرمراد ؛ بدعوى أنّه يقتضي التشبيه والتجسيم مع عدم تحديد للمعنى المصروف إليه.

-ألقاب مقالة التفويض : أهل التجهيل ، التفويض ، التأويل الإجمالي.

-اختلف المتكلمون في مقالة التفويض : فمنهم من منعها وردّعليها ، ومنهم من رآها الطريق الأمثل ومنع من التأويل ، ومنهم من رآها طريقةً صحيحةً لكنّها دون التأويل في الدرجة.

-المعاني التي تمّ استخراجها من أقوال أئمة السلف في نقض مقالة التفويض متنوعة فمنها : تأكيدهم على ضرورة الأخذ بظاهرالنصوص وردّهم على من خالف الظاهر ، وإثباتهم للصفات على الحقيقة دون المجاز.

وتفسيرهم لأفراد الصفات ، والتصرّف في اللفظ ، واستعمالهم لأسلوب تحقيق الصفة ، وأنه يجب فهمها على ماتعرفه العرب من كلامها ، واستعمالهم للألفاظ التي تزيد من تحقّق المعنى ، وإثبات تفاصيل الصفة ، وإنكارهم على المشبهة مع ذكرالمعنى الذي لأجله أنكروا مقالة التشبيه. وغيرذلك.

-مآلات التفويض : القدح في حكمة الرب جلّ وعلاحيث أنزل كلاماً لايتمكّن المخاطب من فهمه.

وإغلاق باب التدبرلكلام الله ؛ لأنّ التدبر فرع عن معرفة المعنى.

ونسبة التقصير للنبيّ صلى الله عليه وسلّم في البلاغ.وأنه لايعلم معاني نصوص الصفات لله جلّ وعلا.

وأمّا التوصيات:

فأوصي بدراسة بعض شبهات الأشاعرة المعاصرين فيما ينسبونه لبعض فقهاء الحنابلة من قولهم ببدعة التفويض، ودعوى أنّ مذهب الحنابلة بناءً على ذلك على التفويض لاالإثبات.

* * *

المراجع

١ - الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، وهو المعروف بـ"الإبانة الكبرى". تصنيف: أبي عبدالله عبيدالله بن محمد بن حمدان بن بطة العُكبري. تحقيق: أبي عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان. دار المنهج الأول. الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ

٢ - الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة.الدنيوري، أبي محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. (د.ط)، القاهرة، المكتبة الأزهرية لتراث (د.ت).

٣ - آراء ابن حجر الهيثمي الاعتقادية. عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف. محمد بن عبدالعزيز الشايع. مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.

٤ - الأربعين في صفات رب العالمين. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: عبدالقادر بن محمد عطا صوفي، ط١. المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٣هـ.

٥ - أساس التقديس. الرازي، أبي عبدالله محمد بن عمرو، تقديم: د. محمد العريني، ط١، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٣م.

٦ - أصول الدين.البزدوي، أبي اليسر، تحقيق: د. هانز بيترلنس، ط١، مصر، طبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٧ - أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات. الكرمي، مرعي بن يوسف، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦م.

٨ - تبصرة الأدلة في أصول الدين على مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي.النسفي، لأبي المعين محمد ابن ميمون، تحقيق: د. كلود سلامة، د.ط، د.م، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، د.ت.

٩ - التبصير في معالم الدين محمد بن جرير الطبري.الشبل، علي بن عبدالعزيز،

ط١، د.م، دار العاصمة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٠ - تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد. الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي، تحقيق: أحمد الشاذلي الأزهري، ط١، د.م، دار النور المبين، ٢٠١٦م.

١١ - تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: صغير الباكستانين. دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١٢ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، د.ط، د.م، مؤسسة قرطبة، د.ت.

١٣ - جامع البيان في تأويل القرآن. الطبري، لمحمد بن جرير، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.

١٤ - الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر. جمعه وأعتنى به: عادل بن عبدالله آل حمدان. ط٢، د.م، دار المنهج الأول للنشر، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٥ - جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: محمد عزيز شمس، ط١، د.م، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٦ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية.القرشي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، ط٢، القاهرة، دار هجر، ١٤١٣هـ

١٧ - خلق أفعال العباد.البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، د.ط. الرياض، دار المعارف، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٨ - درء تعارض العقل والنقل. ابن تيمية. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط٢، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٩ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن

حجر، د.ط، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٩هـ - تصوير إحياء التراث العربي.

٢٠ - الرد على الجهمية.ابن مندة، أبو عبدالله محمد بن إسحاق، حقيق: علي محمد الفقيهي. د.ط. باكستان، المكتبة الأثرية، د.ت.

٢١ - رسالة السجزي إلى أهل زبيد. السجزي، أبي نصر عبدالله بن سعيد بن حاتم الوايلي. ط١، الرياض، دار الأمر الأول للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٢٢ - الرسالة. القيرواني، عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي زيد، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٢٣ - السنة. تصنيف: أبي بكر أحمد محمد بن هارون الخلال. تحقيق: عادل بن عبدالله آل حمدان. ط٢، د.م، دار الأوراق الثقافية، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٤ - سنن أبي داود.السجستاني، سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. د.ط. بيروت، دار الفكر، د.ت.

٢٥ - سنن الترمذي.الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، تحقيق: أحمد شاكر. د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٢٦ - سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: شعيب بن الأرنؤوط وآخرين، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

٢٧ - الشامل في أصول الدين. إمام الحرمين الجويني، تحقيق: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، د.ط، الإسكندرية، منشأة معارف، ١٩٦٩م.

٢٨ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. اللالكائي، أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط٨، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٩ - شرح السنة.المزني، تحقيق: جمال عزون، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٠ - الشريعة.الأجري، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله، والدميجي، عبدالله بن عمر بن سليمان. ط٢، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩٩م.

٣١ - صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير الناصر. ط١، د.م، دار طوق النجاة. ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، ١٤٢٢هـ.

٣٢ - صحيح مسلم، النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٣٣ - العرش وماوُري فيه، العبسي، أبي جعفر محمد بن ثمان بن أبي شيبة. تحقيق: د. محمد خليفة التميمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٤ - العرش، الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد خليفة التميمي. ط٢. المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٥ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، الجويني، أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف، رواية ابي بكر بن العربي عن الغزالي عن المؤلف، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، ط١، د.م، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٦ - العلو للعلي الغفار. الذهبي، أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، ط١، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ١٩٩٥م.

٣٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري. العسقلاني، الحافظ ابن حجر. د.ط، د.م، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣٨ - الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. عبدالقادر الغامدي، ط١، د.م، دار المأثور للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣٩ - القاعدة المراكشية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. تحقيق وتعليق : دغش بن شبيب العجمي. ط١ ، د.م ، دار القبس للنشر والتوزيع ، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٤٠ - الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية. ابن قيم الجوزية ، الإمام أبي عبدالله محمد بن أبي ببكر بن أيوب. تحقيق : وتعليق محمد العريفي وزملاءه. تنسيق : محمد أجمل الإصلاحي ، المجلد الأول ، د.ط ، د.م ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، د.ت.

٤١ - كتاب السنة.الشيباني ، عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط٢ ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥هـ.

٤٢ - كتب السنة.ابن حنبل ، عبدالله بن الإمام أحمد. تحقيق : أبي عبدالله عادل بن عبدالله آل حمدان ، ط١ ، د.م ، د.ن ، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٤٣ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. ابن رضوان ، محمد بن محمد بن عبدالكريم المشهور بابن الموصلي ، تحقيق : الحسن العلوي ، د.ط ، د.م ، أضواء السلف ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٤ - المسامرة بشرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة. الكمال محمد بن محمد ابن أبي شريف المقدسي. حققه وعلق عليه : صلاح الدين الحمصي. الطبعة الأولى. ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤٥ - مشكل الحديث وبيانه. الأصبهاني ، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري ، تحقيق : موسى محمد علي ، ط٢. بيروت ، عالم الكتب ، ١٩٨٥م.

٤٦ - معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول. الشيخ حافظ الحكمي ، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.

٤٧ - معجم مقاييس اللغة. بن فارس ، أحمد ، تحقيق : شهاب الدين أبي عمرو ، ط١ ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤١٥ه.

٤٨ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.

٤٩ - الملل والنحل.الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، تحقيق: محمد سيد كيلاني، د.ط، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٤٠٦هـ.

٥٠ - المواقف في علم الكلام.الأيجي، عضد الدين عبدالرحمن بن أحمد، د.ط، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٥١ - نقض عثمان بن سعيد علي المريسيالجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد. الدارقي، عثمان ابن سعيد، تحقيق: منصور السماري. ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٥٢ - هداية المريد لجوهرة التوحيد. الشيخ: إبراهيم اللقاني. الطبعة الأولى. ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م. دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر. بيروت - لبنان.

* * *

Ibn Saud Islamic University, 2nd 1st edition411 / 1991.

Ibrahim Allaqani. Hidayat Al-Mureed lijawahrat Al-Tawheed, 1st edition. Beirut: Dar Maktabat Al-Maarif, 1432/2011.

Nisaburi, Muslim Ibn Hajjaj Abul Hassan al-Qusheiry. Sahih Muslim. Mohamed Fouad Abdel Baqi (ed.). Beirut, Dar Ihya Al-Turat (nd.).

Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah. Al-Qa'idah Al-Marrakeshiyah. Daghsh Ibn Shabib Ajmi (ed.), 1st edition, Dar Al-qabas for publication and distribution, 1433 / 2012.

Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah. The Grand Hamawi Fatwas. Abdul Qader Al-Ghamdi. Dar Al-Maathor for Publishing and Distribution, 2nd edition 1436 / 2015.

The great fatwa Humawya by Sheikh al-Islam IbnTaymiyyah. Investigated by: Dr. Abdul Qader Al-Ghamdi, First edition, Dar Al-Maathor for Publishing and Distribution, 1436 AH / 2015 AD.

❊ ❊ ❊

almuwatta' min maani wa asaneed (The preface to what is in Al-Mawtaa for meanings and chains of narration). Mustafa al-Alawi and Mohammed Abdul Kabir al-Bakri (eds.), Qurtuba Foundation (nd.).

Ibn Fares, Ahmed. Dictionary of Maqayees Al-Lughah. Shihab Al-deen Abi Amr, 1st edition, Beirut: Dar al-Fikr, 1415.

Ibn Hanbal, Abdullah Ibn Imam Ahmad. I Kitabu Al-Sunnah. Abu Abdullah Adel Ibn Abdullah Al Hamdan (ed.), 1st edition, 1433/ 2012.

Ibn Qayyim al-Jawziyya, Al-Imam Abi Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub. Al-Kafiyah Al-Shafiyah fi al-Intisar lilfirqah Al-Najiyah (The Sufficient healing to support the saved group) Mohammed Arifi et al (eds.). 1st edition, Dar 'Alam Al-Fawaid for Publishing and Distribution (nd.).

Ibn Qayyim al-Jawziyyah: Abu Abdullah Shams al-Din Muhammad ibn Abu Bakr (d. 751). Ijtima' Aljuyoush al-slamiyah 'al harb almu'attilah wa Al-Jahmiyyah. Verified by Al-Nashiri, Dar: 'alam Afawa'id, Makkah, 1st 1st edition431H.

Ibn Radwan, Mohammed Ibn Mohammed Ibn Abdul-Karim (Ibn Al-Mawsley). Mukhtassar al-sawi'iq almursalah 'ala aljahmiyah wa almu'atilah. Hassan Al-Alawi (ed.), Adwaa Al-Salaf, 1425 / 2004.

Ibn Taymiyah, Sheikh Al-Islam. Jawab Al-'Itradat Al-Masriyah 'ala alfutiya alhamawiyah (The response of the Egyptian objections to Alhamawi Fatwas). Mohammed Aziz Shams (ed.) 1st edition, Dar 'Alam Al-Fawa'id for publication and distribution, 1429/ 2008.

Ibn Taymiyyah. Dar' ta'arud al-aql wa alnaql (Avoiding the conflict of reason and text). Mohammed Rashad Salem (ed.), Riyadh: Imam Muhammad

Al-Shibani, Amr Ibn Abi Assem, Kitabu Al-Sunnah. Muhammad Nasir al-Din al-Albani (ed.), 2nd edition, Beirut: Almaktab Al-Islami, 1405.

Al-Sijistani, Abu Dawood Sulaimanibn al-Ash'ath. Sunnan Abu Dawood. Mohammed Mohiuddin Abdul-Hamid (ed.). Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Tabari, Muhammad Ibn Jarir. Al-Tabseer fi ma'alim aldeen. Ali Ibn Abulaziz Alshibl (ed.) Dar Al-Assimah, 1st edition, 1416/1996.

Al-Tabari, Muhammad Ibn Jarir. Jami' Al-Bayan fi Ta'weel Al-Qur'an. Al-Bayan Gatherer for the interpretation of the Quran, 1st ed., Beirut, Dar al-Kuttab Al-'Ilmiyah, 1412.

Al-Tirmidhi, Mohammed Ibn Issa Abu Issa. Sunan Al-Tirmidhi. Ahmed Shaker. Beiru: Dar Ihya Al-Turath (nd.).

Al-zahabi, Abu Abdullah Mohammed Ibn Ahmed Ibn Othman. AlUluw lil'Aliyy Al-ghaffar (Highness is only for Al-Aliyy Al-Ghaffar). Riyadh: Adwaa Al-Salaf Press, 1st edition, 1995.

Al-Zahabi, Mohammed Ibn Ahmed Ibn Othman, Al'Arsh (the Throne). Mohammed Khalifa Tamimi (ed.). Al-Madinah Al Munawwarah, Deanship of Scientific Research, Islamic University, 2nd edition, 1424 / 2004 AD.

Al-Zahabi, Mohammed Ibn Ahmed Ibn Othman. Siyar A'lam Al-Nubalaa (The biographies of the great nobles). Shu'ayb ibn Al-Arnaout et al. Beirut: Al-Resalah Foundation, 8th edition, 1412.

Hafiz Al-Kummy. Ma'arij Al-Quboul bi-sharh Sullam Al-Wusoul 'ila 'ilm Al-Usoul. Publications of the General Directorate of Research and Ifta Departments.

Ibn Abd Al-Barr, Abu Omar Yusuf Ibn Abdullah. Al-tamheed lima fi

Al-Sifat (Statements of trusted scholars on the interpretation of the Divine Names and Attirbutes). Shuaib Al-Arnaut (ed.). Beirut: Alrisalah Foundation, 1st 1st edition416.

Al-Lalakai Abu al-Qasim Hebatu Allah Ibn al-Hassan Ibn Mansoor Al-Tabari. Sharh Usoul Itiqad Ahlu-sunnah wal-jama'ah (Explaining the belief of Ahlu-Sunnah and Al-Jama'a). Ahmed Ibn Saad Ibn Hamdan Al-Ghamdi (ed.), Riyadh: Dar Taiba, 8th edition, 1423 / 2003.

Al-Muzni. SharhAl-Sunnah (Explanation of Al-Sunnah). Jamal Azzun (ed.), 1st edition, Al-Madinah Al Munawwarah: Al-Ghorabaa Al-Athariyah, 1415 / 1995.

Al-Qurashi. Al-Jawahir Al-mudee'ah fi tabaqat al-haafiyah (The shinning Gems on Hanfi classes) Dr. Abdel-Fattah El-Helw (ed.). 2nd edition, Cairo, Dar Hajar, 1413.

Al-Razi, Muhammad Ibn Amr. Asas Al-Taqdees (Basis of Sanctification). Muhammad Al-Uraini (ed.) Beirut : Dar Al-Fikr 1st 1st edition993.

Al-Sajazi, Abi Nasr Abdullah Ibn Saeed Ibn Hatem Al-Waili. Risalat al-Sazji ila Ahl Zubaid (Al-Sajazi message to the people of Zubaid). First edition, Riyadh, Dar Al-Amr Al-Awal for publication and distribution, 1433/ 2012.

Al-Shahristani, Mohammed Ibn Abdul Karim. Almilal wa Alnihal (Religions and Sects). Mohamed Sayed Kilani (ed.), Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi, 1406.

Al-Shayi', Muhammad Ibn Abdulaziz. Theological Opinions of Ibn Hajar Al-Haithami. Riyadh : Dar Al-Manhaj for publication and distribution, 1st 1st edition427.

Al-‘Aneed fima iftra ‘ala Allah fi Al-Tawheed (Refuting the stubborn Jahmi Othman Ibn Said Ali al-Merisi about his allegations on the Monothism of Allah). Mansour Al-Samari (ed.). 1st edition, Riyadh: Adwaa Al-Salaf, 1419 / 1999

Al-Dhahabi, Muhammad Ibn Ahmed. Al-Arba’een fi Sifat Rabb Al-‘Alameen. Abul-Qadir Atta Sufi (ed.) Al-Madinah: Maktabat Al-‘Uloum wa Al-Hikam, 1413.

Al-Dinyouri, Abu Muhammad Ibn Abduallah Ibn Muslim Ibn Qutaibah. Difference in the lexical form and refuting Jahmis and Corporealists. Muhammad Zahid Al-Kawthari (ed.), Cairo : Almaktabah Al-Azhariyah (nd.).

Al-Juwayni, Abi Al-Ma'ali Abdul Malik Ibn Abdullah Ibn Yusuf. Al-‘Aqeedah Al-Nidhamyah fi Al-Arkan Al-Islamiyah (The systemic belief on the Islamic Elements of Faith). (Narration of Abu Bakr Ibn Al-Arabi through Al-Ghazali). Muhammad Zahed Al-Kawthari (ed.), 1st edition, Almaktabah Al-Azhariyah lilturath, 1412 /1992.

Al-Juwayni, Imam of Al-Haramayn. Al-Shamil fi Usoul Aleen (The Compensive of the fundamentals of religion). Ali Sami Al-Nashar (ed.), Faisal Badir Oun and Suhair Muhammed Mokhtar (eds.). Alexandria: Manshaet Maarif, 1969.

Al-Kairouani, Abdullah Ibn Abdul-Rahman Ibn Abi Zaid. Al-Risalat (The message). Beirut, Dar al-Fikr (nd.).

Al-Kamal Muhammad Ibn Muhammad Ibn abu Sharif Al-Maqdissi. Al-Musamarah bi-sharh al-Musayrah fi al-‘Aqa’id Al-Munjiah min al-Akhirah. Salah Al-Deen Al-Himssy (ed.), 1st edition, 1430/2009.

Al-Karmi, Marei Ibn Yousuf. Aqaweel Al-Thiqat fi ta’weel Al-Asmaa wa

Abdullah Adel Ibn Abdullah Hemdan (ed.), Dar Al-Manhaj Al-Awwal, 1st 1st edition436.

Al-Asbahani, Muhammad ibn al-Hasan ibn Furak al-Ansari. Mushkal Al-Hadith (Problematic Hadiths and the reasons) Musa Muhammad Ali (ed.), 2nd edition. Beirut: ‘Alam al-Kutub, 1985.

Al-Asqalani, Ahmed Ibn Ali Ibn Mohammed Ibn Hajar. Al-rurar al-kaminah fi a’yan al-mi’ah althaminah (The latent pearls on the leaders of the eighth century). Haydar Abad, Ottoman Department of Knowledge, 1349 Ihyaa Al-Turath.

Al-Asqalani, Ahmed Ibn Ali Ibn Mohammed Ibn Hajar. Taqreeb Al-tahdheeb. Sagheer albakstani. Riyadh: Dar Al-Assimah, 1st edition, 1416.

Al-Asqalani, Al-Hafiz IbnHajar. Fath al-Bari: explanation of Sahih al-Bukhaari. Dar Al Rayyan for Heritage, 1407 / 1986.

Al-Bajouri, Ibrahim Ibn Mohammed Ibn Ahmed Al-Shafei. Tuhfat Al-mureed sharh jawharat al-tawheed (the masterpiece Almurid, for explaining Jawhara Al-Tawhīd). Ahmed Al-Shazly Al-Azhari (ed.), 1st ed., Dar Al-Nour Al-Mubin, 2016 AD.

Al-Bazdawi, Abu Al-Yusr. Usoul Aleen (Prinicples of Religion). Hans-Peter Linss (ed.). Egypt: Mostafa Babi Al-Halabi, 1st 1st edition381.

Al-Bukhari, Mohammed Ibn Ismail. Khalq afaal al-‘ibad (Createdness of servants’ acts). Abdulrahman Omira (ed.). Riyadh, Dar Al Ma'arif, 1398 /1978.

Al-Bukhari, Muhammad Ibn Ismail. Sahih al-Bukhari. Muhammad Zuhair Al-Nasser (ed.). indexed by Muhammad Fouad Abdel-Baki, 1st edition, Dar Touk Al-Najat, 1422.

Al-Darqi, Othman Ibn Said. Naqd Othman Ibn Said Ali al-Merisi Al-Jahmi

List of References:

Abu Abdullah Muhammad Ibn Ishaq. Al-radd ‘ala aljahmiyah (Response to Al-Jahmiyyah). Ibn Mandah. Ali Mohammed Al-Faqihi (ed.). Pakistan: Al-Maktabah Al-Athariyah, (nd.) .

Abu Al-Hassan Ali Ibn Ismail Al-Ash’ari. Maqalat Al-Islamiyeen wa ikhtilaf Al-Musalleen (Opinions of Muslims and the differences among the performers of prayers). Muhammad Muhiyi Aldeen Abdulhamid (ed.) Beirut: Almaktabah Al-‘Asriyah, 1411.

Abu Bakr Ahmad Muhammad Ibn Harun Al-Khallal. Al-Sunnah. Adel Ibn Abdullah Al-Hamdan (ed.). 2nd edition, Dar Al-Wraq Al-Thaqafiyah, 1439 / 2018.

Abu Mueen Muhammad Ibn Maymun. Tabsirat Al-Adillah fi Usoul Aldeen according to the opinion of Imam Abu Mansour Al-Matridi Al-Nasafi. Klaud Salamah (ed.) the French Institute of Arabic Studies (nd.).

Adel Ibn Abdullah Al Hamdan (ed.). Al-Jami’ fi ‘aqai’d ahl alsunnah wa al-athar (The Gatherer in the beliefs and treatises of the people of Sunnah and traditions). 2nd ed. Dar Al-Manhaj Al-Awwal, 1437/2016.

Al-Abssi, Abu Ja'far Muhammad Ibn Thaman Ibn Abu Shaybah. Al’Arsh wa ma ruwiya feeh (The throne and what’s narrated about it). Mohammed Khalifa Al-Tamimi (ed.), 1st edition, Riyadh: Maktabat Al-Rushd, 1418 / 1998.

Al-Aiji, Aadid Al-Din Abdul Rahman Ibn Ahmed. Al-Mawaqif fi ‘Ilm Al-Kalam (Standpoints on Theology). Beirut: ‘Alam al-Kutub (nd.).

Al-Ajri. Al-Shariah. Abu Bakr Muhammad Ibn al-Husaynibn Abdullah and Al-Dumiji (eds.), Abdullah Ibn Omar Ibn Sulaiman. Riyadh: Dar Al-Watan, 2nd edition, 1420 / 1999.

Al-Akbari, Abu Abdullah Ubayd Allah (d. 387) Al'iibanah Alkubraa. Abu

forms; using the method of the realization of the attribute; the necessity of understanding the attribute according to the Arabic language; using the words that enhance the realization of the concept; affirming the details of the attribute; and denouncing the opionions of the analogists (corporealists). In this regard, the meaning for which they denied analogy is discussed.

Consequences of Tafwid: Criticizing the wisdom of Almighty Allah since He revealed words unfathomable by the addressees, closing the ways to meditating the words of God because meditation is a branch of knowing the meaning, and claiming that the Prophet (peace and blessings of Allah be upon him) is not perfect in communicating Allah’s message, since he does not know the meanings of the attributes of Almighty Allah.

Recommendations of this paper include the following: Some of the misconceptions of contemporary Ash’aris and Matridis about what they attribute to some of the Hanbalis' jurists should be studied well, particulary their opionion about the heresy of Tafwid and that Hanbalis follow Tafwid rather than affirmation

Key words: Tafwid, opinions Sunni prominent scholars, refuration, Analytical Study

Opinions of Sunni prominent Schloars on Refuting the Concept of Tafwid about the Divine Attributes “consigning the knowledge of what is meant to Allah”: Analytical Study

Dr. Ayman Ibn Saud Ibn Abdulaziz Alangari
Department of Theology and Contemporary Sects, College of Theology
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

Research Objective: Copiling the opinions Sunni prominent scholars that show their refutation of the heresy of Tafwid about the Divine Attributes “consigning the knowledge of what is meant to Allah”.

Methodology: Descriptive, deductive, analytical and critical approach.

The most important findings:

Tafwid refers to consigning the knowledge of what is meant by the Divine Attributes to Allah, while believing that the literal meaning is not intended because it involves analogy, corporealism/anthropomorphism while the intended meaning is not identified.

Nomenclature of the proponent of Tafwid: People of anonymity, Tafwid, Holistic Hermenutics.

Scholars of Theology differed about Tafwid. Some prohibited and refuted it, others deemed it the best method and prohibited heremnutics, while others regarded it the correct method but it is not as strong as interpretation.

The statements of early Mulim figures about the refutation of Tafwid are varied. Some of these statements are related to their emphasis on the necessity of the considratation of the literal meaning and refuting the non-literalists; highlighting the validity of the denotation of the Divine Attributes not the metaphorical senses; explaining the individual attributes; interpreting the lexical